(٧)
أغنياؤنا الفقراء*

فى كلام سابق تحدثت عن طبقة المواطنين الذين يعيشون تحت مستوى الجهل لأن هذه الطبقة عقبة حقيقية فى سبيل التقدم، فليس من الميسور لأى بلد أن ينهض نهضة صحيحة وفيه هذا الوزن الميت كله من السكان، وقد دعوت إلى البحث عن وسيلة لاختراق أسوار هذه الطبقة وإيصال أفكار الحضارة والتقدم إليها.

وواضح أننى كتبت عن هذه الطبقة من المواطنين محبة فى هذا الوطن لأن هؤلاء الناس بسبب فقرهم البالغ نجدهم فقراء فقرا مدقعا، وقد ضربت لك مثلا عن تفكيرهم بهذا الرجل الذى يعمل عندى يوما فى الأسبوع يتقاضى عنه عشرة جنيها كل مرة، ومع ذلك فهو يهمل الحضور أحيانا بدافع الغفلة أو الكسل لأن تفكيره مازال قائما على مفهومات قديمة وغبية تقول - مثلا - إنه لا علاقة بين الرزق والعمل، فالرزق يأتى من الله سبحانه سواء عملت أم لم تعمل، وإذا كانت لك قسمة فى شئ فستصيبه وأنت قاعد، وهذا مفهوم غير معقول، وهو غير إسلامى، فالإسلام يدعو إلى العمل، والإسلام يقول إن الله سبحانه يرزق الناس على قدر أعمالهم، وعمر بن الخطاب - رضى الله عنه - هو مسلم نابغ فهم الإسلام حق الفهم قال - إن السماء لا تمطر ذهبا ولا فضة وإنه لا يليق بالإنسان أن يظل قاعدا ويقول اللهم ارزقنى، ومن الغريب أنه قد يحدث فى أوروبا أو أمريكا أن يفاجأ إنسان بخير موت عم أو خال له صاحب ملايين فى بلد بعيد، وأنه هو وارثه الوحيد، وبهذا ينتقل الإنسان من

---

* نشرت هذه المقالة فى ٢٢ نوفمبر ١٩٨٧م .

الفقر إلى الغنى دون جهد فعلا، والسبب فى ذلك أن الناس هناك يحترمون القانون والحقوق، ولكن هذا لا يمكن أن يحدث فى مصر أبدا فإن الإنسان لا يكاد يموت حتى يظهر له ألف وارث سواء أترك من ورائه مالا كثيرا أو قليلا، وقد كان فى بلدنا رجل يملك ثمانية فدادين، أى أنه كان فى مستوى الأغنياء بعرف بلدنا، ولم يكن هذا الرجل قد أنجب، وكان الأدعياء والنصابون من حوله كالضباع ينتظرون موته لينقضوا على ثروته، ففكر الرجل وخاف على مصير امرأته بعد موته فاتصل بأخوات امرأته ودبر معهم بيع فدادينه إلى امرأته حماية لها، وبالفعل تم ذلك دون أن يدرى بذلك واحد من الضباع التى كانت تنتظر، وسجل البيع فى الشهر العقارى وأصبح حقيقة.

ثم مات الرجل وهجمت الضباع، هذا قريبه وذاك نسيبه، حتى ثمن التركة وهو حق الزوجة شرعا أنكروه عليها، مكان السبب الذى تسكنه مع زوجها ملكها فقد أعطاها إياه أبوها هدية، ومع ذلك فقد أراد بعض هؤلاء الأدعياء إدخال هذا البيت فى تركة الرجل، ولولا أن أخوات الأرملة وقفوا معها وقفة حازمة لالتهموا التركة كلها، ولولا أن الله رزق هذه السيدة بقاض عادل حازم بعيد النظر حسم القضية وأعطى الزوجة حقها فى الجلسة الرابعة لكانت المسكينة فى عذاب القضايا والمحاكم مع ناس أدعياء لا يستحقون إلا العقاب إلى يومنا هذا.

هذه المرة أتحدث عن طبقة أخرى من المصريين يسمونها طبقة أصحاب الملايين.

وهذه طبقة جديدة بدأت تظهر فى مصر منذ بداية عصر الانفتاح، ومن المعروف أن الانفتاح دخل مصر دون تفكير أو تدبير.

وموضوع الاستيراد بدون الحصول على عملة أجنبية من طرق غير مشروعة أو معروفة وإنشاء مناطق تجارية حرة فى بورسعيد وإطلاق الحرية

للناس فى إنشاء شركات استيراد وتصدير، كل هـذه إجـراءات تمت دون دراسة.

وكانت البلاد عندما دخل هذا التغير الحاسم فى حاجـة إلى شـىء لأن أبواب الاستيراد ووسائل الصناعة كانت كلها مغلقة مـن أوائـل السـتينات عنما فرضت الدولة سلطانا مطلقا على كل شىء حتى عـدت علـى النـاس أنفاسهم، وفى نفس الوقت أطلقت حرية كاملة لرجالها، وأذكر أنه جاءنا فى مدريد أثناء هذه الأزمة الخانقة أمـر بشـراء عشـرة حمامـات بكـل مـا يلزمها لنفر من رجال الثورة، وقامت السفارة فعلا بشـراء هـذه الحمامـات وإرسـالها إلى مصر وأثمان هذه كله وتكاليفه دفعت من مال الدولة.

وانتقلت أنا بعد ذلك إلى الكويت، وكنا إذ ذاك إذا أتينا إلى مصر أتينـا معنا بكل شىء حتى الزبد واللبن، أما الملابس وأدوات البيت فكنـا نـأتى بها كلنا معنا فلم يكن فى مصر شىء على الإطلاق.

ولهذا فعندما جاء الانفتـاح والاسـتيراد بـدون عملـة واجتـاحت مصـر. هوجة مكاتب الاستيراد والتصدير اندفع الناس للاستيراد فى جنون، وكل ما كان فى مصر من العملات الأجنبية اشتروه بأى ثمن. واشتروا أشياء من ضروريات الحياة وكمالياتـها وأتـوا بـها إلى مصـر وباعوهـا بالسـعر الـذى أرادوا، لأن البلاد فعلا كانت فى حاجة إلى كل شىء وأى شىء .

والنتيجة أن البلد نفد كل مخزونه من العملة الصعبة، وبدأت تظهر إلى جانب ذلك طبقة أصحاب الملايين لأن الناس كانوا على استعداد لدفع أى ثمن لأى شىء.

وفى نفس الوقت زاد الاضطراب فـى جمارکنـا، وقـد كـان النـاس فـى الجمارك يحصلون دائما على «إكراميات» معقولة، ولكن موظف الجمارك أصبح الآن يقف أمام تجار طارئين على المهنة كأنـهم الوحـوش، والواحـد

منهم سيبيع البضاعة التى استوردها بخمسة أضعاف ثمنها أو أكثر، ولهذا فإن الإكرامات التى تقدم لرجال الجمارك زادت زيادة كبيرة، ومقاومة الموظف الصغير لم تستطع الثبات أمام العروض الضخمة، وظهر كذلك وسطاء جمارك كأنهم وحوش مفترسون غرفوا غرفا، وقد عرفنا بعضهم لأن أمرهم افتضح وأحالتهم الحكومة إلى التحقيق، ومن أسابيع قليلة قرأت فى الصحف أن الدولة نفذت حكما كان قد صدر على واحد من هؤلاء واستولت على ٦٨ مليونا من الجنيهات من أمواله وأموال أسرته، كان القضاء قد حكم بالتحفظ عليها. وهذا واحد افتضح أمره، فما بالك بالكثيرين الذى لم يفتضح أمرهم؟

وهذه الظاهرة، ظاهرة أصحاب اللايين الذين طفروا من تحت الأرض كأنهم الشياطين أساءت إلى عصر السادات إساءة باللغة، والرجل الذى حرر سيناء لم يكن يتمتع بكفاية إدارية ممتازة، فانتشر أمر أولئك اللصوص وأصبحوا وباء، وكلنا نذكر الأيام السوداء التى كنا نفتح فيها أعيننا على أخبار لصوص فى الصباح ونغلقها على أخبار قطاع طرق فى المساء، وازدحمت مكاتب المدعى الاشتراكى بقضايا أولئك الناس.

وقد ظهرت هذه الظاهرة بشكل واضح جدا فى مدينة بورسعيد التى أنشأت فيها لدولة سوقا حرة، واستولى على هذه السوق الحرة نفر غالبيتهم من لا تحكم تصرفاتهم أية قاعدة أخلاقية أو إنسانية ممن كانوا يشترون الشىء بقرش ويبيعونه بعشرين، وانتشرت ظاهرة الوسطاء والدخلاء حتى أصبح الذهاب إليها والتعامل مع تجارها مغامرة، وأنا شخصيا شهدت ذلك مرة، فقد ذهبت مع بعض المعارف للفرجة على هذه السوق العجيبة، فلما اقتربنا من بورسعيد وجدنا نطاقا من رجال البوليس يضربون حصارا ويفتشون الذاهبين إلى بورسعيد وسياراتهم فى الذهاب

والإياب. وأحسست أن الطريقة التى كانوا يتبعونها فى التفتيش مهينة فعلا بكرامة الإنسان، فهم يفتشون ثيابك ويطلبون إليك أن تعرض عليهم حافظة نقودك، لأن المفروض عندهم أن كل ذاهب إلى هناك مهرب، ووجدت أن الأكرم لى أن أستغنى عن هذه الزيارة فليس هناك ما يدعونى إلى قبول المعاملة على أننى مهرب، فأخذت سيارة إلى المنصورة، ومن هناك أخذت القطار إلى القاهرة.

وقد بلغنا أن الأحوال هناك تصلح رويدا رويدا، وأن الحكومة الآن تحكم رقابتها على التجارة والتجار فى بورسعيد، وأنك تستطيع أن تذهب إلى هناك دون أن تعامل معاملة مهرب فنرجو أن يكون ذلك صحيحا. فنحن فعلا فى حاجة إلى سوق حرة ولكنها فى نفس الوقت نظيفة محترمة لا يسيطر عليها قطاع الطرق.

ومن الواضح أن نكبة اللصوص وتجار السوق السوداء المتلاعبين بالعملة الصعبة قد خفت، وأن الدولة أوقفت هذا الطوفان الشرير. وبالفعل لم نعد نسمع باللصوص بنفس الكثرة التى كنا نعرفها فى أواخر أيام السادات، والدولة الآن أحكم وأحزم وخاصة بعد أن قررت الدولة التعامل فى العملات الصعبة على أساس قيمتها الفعلية فى السوق، فلهذا فلم يعد هناك مبرر عند أى إنسان محترم لأن يعرض نفسه للبهدلة والأذى فى سبيل قروش معدودة.

أما الاختلاسات فلا يمكن علاجها إلا إذا عالجنا القانون نفسه ووجدنا طريقة سليمة لتنفيذ الأحكام ، فليس من المعقول أن نوقف الاختلاسات تماما فى بلد لا تزيد فيه عقوبة جريمة الاختلاس على السجن ثلاث سنوات مهما كان المبلغ المختلس. وكلنا نعرف أن أى مختلس يدبر قبل أن يختلس طريقة إخفاء مختلساته وتسريبها إلى جهات لا يمكن أن يصل إليها أحد، والمختلس إذا وقع فى يد النيابة والقضاء لا ينزعج كثيرا فكلها

ثلاث سنوات سجن ثم يخرج ليستمتع بما اختلس، ويضاف هذا إلى أن صدور الأحكام عندنا يستغرض وقتا طويلا ثم إنها إذا صدرت لا يمكن تنفيذها إلا بطرق ملتوية يعرف المختلس كيف يستفيد منها، ونتيجة ذلك فإن المختلس نادرا ما يسجن أكثر من سنة ثم يطلق سراحه ليستمتع بما سرق، فكيف يمكننا أن نعالج ظاهرة الاختلاس والوضع على هذه الحال؟

نقول إن طوفان اللصوص خف، ولكن أصحاب الملايين من اللصوص مازالوا يملأون الجو، ومصر بلد غريب جدا، فقد حدثناك فى مقال ماض عن ملايين المعدمين الذين لا يكسبون رزقهم إلا بشق النفس ولا أمل فى تحسين أحوال هؤلاء لأن معظمهم من طبقة ما تحت مستوى الجهل الذين تقول لهم ألف مرة لا تنزل ماء الترعة حتى لا تصاب بالبلهارسيا فيمضى وينزل الترعة ويقول لك:

وماذا أعمل؟

لا أمل فى خلاص هؤلاء من الفقر والتعاسة لأنهم فى الواقع لا يبذلون أى مجهود للتخلص منهما، فهم فى مستوى من الجهل لا يصدق، وأنا أعرف بوابا يسكن فى بير السلم، ومع ذلك فقد أنجب الولد السادس وهو يقول إن خير ربنا كثير والسكان ربنا يسترهم - يبعثون لنا من بقايا طعامهم ما يزيد عن حاجاتنا..

- وهل المسألة يا عم رجب مسألة طعام أم مسألة إنسان لا يجوز لنا أن نخرجه إلى الدنيا لكى يعيش معك ومع أمه تحت بير السلم فى العراء؟ أليس من حق هذا الولد أن ندبر له حياته وتعليمه ومستقبله، أليس من الظلم أن ننجب إنسانا ليعانى ويشقى؟

والجواب التقليدى: الأرزاق على الله.. اللى خلقه يدبر له رزقه؟ ومن الغريب أن مصر التى تحفل بهذا العدد الرهيب من الفقراء الذين يعيشون تحت مستوى الجهل تحفل نسبيا بأكثر عدد من السيارات فى البلاد النامية، ولقد ذهبت إلى الكثير من بلاد أمريكا اللاتينية وذهبت إلى الهند

وباكستان فما رأيت فى الشوارع فى هذه البلاد كلها ربع عدد السيارت فى شوارع مصر.. بل إننا نسمع فى مصر ما يزيد على مائة وخمسين ألف سيارة من طراز غالى الثمن، فلا يقل ثمن الواحدة منها عن مائة ألف جنيه وربما مائة وخمسين ألفا. وهذا رقم غير مبالغ فيه، فالواقع هو أن عدد أصحاب الأموال العريضة قد تزايد جدا خلال السنوات العشر الأخيرة، لأن مسألة الانفتاح والاستيراد بدون طلب عملة أجنبية من الدولة فتحت أبوابا هائلة للكسب الحرام أمام ألوف الناس، فإذا أضفنا إلى ذلك أولئك الذين يكسبون مبالغ طائلة من المقاولات والمبانى وتجارة الأرض وجدنا أنفسنا أمام دنيا هائلة ومخيفة من الكسب غير الحلال، ومن الواضح أن أجهزة الحكومة عاجزة عن السيطرة على الموقف فى أى مجال، فهناك ناس يعتدون على أرض الدولة ويستولون على قطع منها ويجدون الوسائل لوضع اليد عليها ولديهم كذلك وسائل لتحويلها إلى أملاك لهم، لأنهم يتعملون فى ذلك مع موظفين مستعدين لقبول الرشوة، والحقيقة أننا لا ندرى كيف يتمكن أولئك الناس من وضع اليد على هذه الأرض، ثم تقسيمها وبيعها للناس أو البناء عليها، وبعد أن يتم كل شىء يصحو رجال الدولة وهم فى هذه الحالة لا يجتهدون فى استرداد أرض الدولة بل هم يبحثون عن وسائل لتمليك واضعى اليد، وهذا أغرب شىء سمعت به، وأنا لا أفهم إطلاقا كيف يكون عمل الدولة هو تحليل الحرام ومعاونة السارق على أن تصبح سرقته مالا حلالا، وقد سمعت حكاية رجل أخذ أربعة أمتار من أرض الشارع وضمها إلى أرضه وبنى عليها. والناس يقولون إنه فعل ذلك والدولة نائمة، والحقيقة أن الدولة لا تنام قط على مثل هذه الأمور، بل تتناوم، لأن الناس لا يكفون عن الشكوى ولفت نظرها ولكنها لا تفتح عينيها إلا بعد فوات الأوان أى بعد أن يكون السارق قد بنى وأعلى البناء وباع للناس الشقق وأصبحنا أمام عشرين أسرة على ا لأقل وهم يقولون لك إنك لا تستطيع فى هذه الحالة أن تلقى الناس فى الطريق، وأنا شخصيا أرى أننا نستطيع بل لابد أن نفعل ذلك، وإلا فأين القانون؟

وكيف تقوم دولة محترمة بدون قانون أو بدون تطبيق سليم للقانون؟ لأن القوانين عندنا كثيرة جدا، ولكنها لا تطبق، ونتيجة لذلك تجد عشرات الألوف يصلون إلى المال بدون حق ويصبحون أصحاب ملايين بالاحتياط في حين أن هناك ملايين كثيرة يكافحون في سبيل العيش الكفاف.

وقد شهدت حادثة من هذا الطراز ما أظنها تحدث إلا في مصر فإن رجلا نعرفه عمل سنوات طويلة في بلد عربي وحصل من عمله على مال اشترى به قطعة أرض وبعد سنتين ابتنى عليها دكاكين لكي يعود في السنوات التالية ويبني أدوارا. ثم عاد بعد سنتين ليجد رجلا آخر قد استولى على الأرض والدكاكين وبنى فوقها ثلاثة أدوار وزور أوراقا زعم بها أنه هو صاحب الأرض، ذهب الرجل يشكو إلى الحكومة وجاء الآخر يعرض أوراقه المزورة، ووصل الأمر إلى النيابة، وكما هي العادة كان القرار: يبقى كل شيء على ما هو عليه والمتظلم يلجأ إلى القضاء.

ووجد الرجل أن أرضه ودكاكينه ضاعت منه، لأن معنى هذا القرار هو أن السارق يظل مالكا للأرض وما عليها في حين أنه هو - صاحب الأرض والمال يجري في المحاكم سنة بعد أخرى، وصاحبنا هذا من عائلة ريفية وله إخوة كثيرون، فاستأجر رجالا وذهب مع إخوته وهجموا على الأرض والمباني ووضعوا يدهم عليها وحرموا على اللص الاقتراب منها وانقلب الوضع فذهب اللص يشكو إلى الدولة ومعه أوراقه المزورة وذهب الآخر بأوراقه الشرعية ووجد وكيل النيابة نفسه أمام رجلين في يد كل منهما أوراق بملكية الأرض. فقال لصاحب الأرض الذي هجم عليها واستردها بالقوة:

- ولكني سبق أن كتبت: تبقى الحالة على ما هي عليه والمتظلم يلجأ إلى القضاء فقال الرجل: وهذا ما فعلناه يا سيدي، فهذه هي الحالة التي كانت عليها الأرض والمباني عندما كتبت أنت تأشيرتك، وهذا الرجل هو الذي يريد اليوم أن يعتدي على قرارك. ومن رأيي أن تجدد التأشيرة حتى

يجد الرجل نفسه مضطرا إلى احترام القانون. وهذه المرة ستصف الحالة الراهنة التى ينبغى أن تبقى الأرض عليها حتى يصدر حكم القضاء.

ووكيل النيابة الذى لا يعرف فعلا كيف كانت حالة الأرض أيام كتب تأشيرته الأولى تحير فى أمره لأنه لم يجد المرفقات التى كانت مع الشكوى الأولى بل وجد مكانها شكوى من اللص بإمضائه، والامضاء مزور طبعا، ولكن هذا هو الذى وجده أمامه ولابد من أن يحال الأمر كله إلى التحقيق فكتب: يحال الموضوع على التحقيق، ويبقى كل شىء على حاله، والمتظلم يلجأ إلى القضاء! ومن ذلك الحين أقلع الرجل عن السفر إلى البلاد العربية بل بقى فى مصر ليحرس أرضه وماله مع أولاده وإخوته وأولادهم. وهم فى مجموعهم يصلون إلى مائة إنسان!

ولكن هل هؤلاء الأغنياء اللصوص أغنياء؟

إن الغنى حقا هو الذى يستغنى بماله عما فى أيدى الناس، ولكن هؤلاء يا أخى أصحاب عيون فارغة لا تمتلئ أبدا وهم دائما ينظرون إلى ما فى أيدى الآخرين ويطمعون فيه.

وقد رأيت الأغنياء فى غير مصر فوجدتهم أهل كرم وأريحية وفضل، ولا أنسى زيارة قمت بها لمدينة ميامى عاصمة فلوريدا، هناك رأيت ناسا أغنياء حقا، ودليل غناهم هو ما يعطون لا ما يسرقون، رأيت عشرات المستشفيات والمعاهد وكليات الجامعات والحدائق إهداء من الأغنياء، هناك للجماعة. لقد دهشت من عطاء أولئك الناس ووجدت فى هذه العطاء دليل غناهم، وواحد منهم تبرع بعشرة ملايين دولار لإنشاء معهدين فى كلية طب، وهذا الرجل دعانا إلى ضيعة له وكنا نحو مائة، وهذا الرجل أفاض علينا الطعام وأفاض الشراب على من يريد الشراب وتصرف معنا فى أريحية تدل على أنه رجل غنى حقا، غنى يعطى مما أعطاه الله ولا ينظر إلى ما فى أيدى الناس.

ذكرت ذلك عندما دعانا رجل مصرى قيل لنا إنه صاحب ملايين للغداء فى فيلا هيأها لنفسه فى عمارة ابتناها فى العجمى، وقبل أن نجلس إلى المائدة جعل يقول: هذا جنبرى لا يوجد فى الاسكندرية وهذا سمك لا تجدونه بعشرين جنيها! ومن يريد منكم شيئا فليطلب دون تكلف.

وقلت فى نفسى: ما أسخفك من فقير! أتمنن علينا بحبات الجمبرى وقطع السمك! إننى لا أملك جزءا مما تملك، ولكننى - صدقنى - أغنى منك، وطعامك دون شك حرام لأنه اشترى بمال حرام!..

وفى هدوء تسحبت عائدا إلى الإسكندرية، لص فقير لا يحل ماله رغم ماله الكثير، وقد أغنانا الله بالحلال عن الحرام والحمد لله.